الجامعة والثورة التونسية

د. سالم لبيض•

30-8-2014

تمهيد: تشكل الجامعة من الناحية الأكاديمية والبحثية مصنعا لإنتاج الأفكار والنظريات والبراديقمات التي تمكن من فهم ودراسة مختلف الظواهر الفيزيائية والإنسانية. ولقد تأسست الجامعة التونسية منذ مطلع ستينيات القرن المنقضي لتؤدي هذا الدور ناهيك عن وظيفتها التدريسية والتعليمية. لكن عجز هذه المؤسسة العريقة المختصة في التفكير والبحث عن استشراف ما كان ينتظر تونس من زلزال اجتماعي سرعان ما تحول إلى انقلاب سياسي عميق بات يعرف باسم الثورة التونسية جعل من مصنع الأفكار هذا محلّ شك في مستوى قدرته على تنظير الفعل الاجتماعي وفهمه وتفكيك ألغازه.

وهذه الورقة تتناول الجامعة كموضوع دراسة لمعرفة العوائق التي حالت دون التنبؤ بالثورة التونسية ودون المشاركة فيها بصفة مباشرة وفاعلة كما هو حال شرائح نخبوية أخرى.

1 – عشيّة الثورة: الجامعة التونسية مكسب وطني مأزوم:

ما من شك في أن أحد أكبر المكاسب التي عرفتها تونس خلال السنوات الخمسين المنقضية هي الجامعة التونسية، وما من شك كذلك في أن تلك الجامعة قد أُنشأت من عرق الفقراء ودافعي الضرائب من مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية وبالتالي فإن وجودها ليس مزية من النظام السياسي أو من هذا الشخص أو ذاك ممن تولى أمر البلاد كما يحلو للبعض ترويجه. ولكن من حقائق الأمور اليوم هو أن الجامعة التونسية التي تنامى عدد طلابها في السنوات الأخيرة وعشية الثورة التونسية إلى أكثر من 350 ألف

• أستاذ علم الاجتماع السياسي، جامعة تونس المنار

طالب تحتضنهم ما يناهز 200 مؤسسة جامعية لم تبرز منها إلا تلك المعطيات الكمية التي كثيرا ما افتخر بها نظام بن علي وتباهى. ومع أن جامعاتنا المحدثة لم تكن لتجد لها مكانا في خارطة التصنيفات العالمية أو هي مصنفة خارج الترتيب، وهذه حقيقة كان يعرفها كافة المهتمين بالشأن العام في تونس وخارجها (انظر تصنيف جامعة شنغهاي 2010 حيث تحتل أفضل الجامعات التونسية وهي جامعة سوسة الرتبة 6719 عالميا وفي تصنيف مشابه هو ويب ماتركس الاسباني وبعد أربع سنوات أي في سنة 2014 احتلت جامعة تونس الافتراضية المرتبة 3783 عالميا والمرتبة 75 افريقيا و 68 عربيا لتأتي بعدها جامعة تونس المنار في المرتبة 6242 فـــجامعة سوسة 6627 عالميا و بعدها "جامعة صفاقس 7187 عالميا إلى أن تأتي جامعة منوبة في المرتبة 10496 عالميا, في حين أن آخر جامعة تونسية وهي الجامعة الخاصة بالجنوب احتلت المرتبة 21891 عالميا).

وبعيدا عن سياسة التزييف التي مارسها النظام السابق والتي لم ينج منها حتى تاريخ تأسيس الجامعة حيث جاء في مؤلف خمسينية الجامعة التونسية الذي أصدرته وزارة التعليم العالي أيام الوزير البوعوني أن بعث الجامعة كان سنة 1958 وهو ما خوّل له زورا الاحتفال بخمسينيتها سنة 2008 ولم يكن له من هدف من وراء ذالك الإجراء سوى ترسيخ ذكراه إلى جانب ذكرى المؤسسة الجامعية والتقرب بذلك من ولي نعمته بن علي الذي ناله شرف كتابة رسالة خاصة نشرت بخط يده في أولى صفحات الكتاب وهو الرجل شبه الأمي قراءة وكتابة. في حين أن التاريخ الحقيقي لتأسيس الجامعة التونسية إما أن يكون سنة 1956 مع بعث دار المعلمين العليا أو سنة 1960 مع صدور قانون إحداث الجامعة. وبعيدا عن تلك السياسة الدعائية التي كانت توظف كل شيء لصالح السياسي، لا بد من الاعتراف بأن جامعاتنا كانت تعيش خلال العقود المنقضية أزمة مزمنة شبيهة بأزمة الجامعة الفرنسية بوصفها مستنسخة منها[1].

[1] انظر العدد الهام من مجلة موس

- Revue du Mauss ; L'université en Crise Mort ou Résurrection n 33

إن مظاهر أزمة الجامعة التونسية كثيرة جدا، منها ما هو متعلق بجمهرة Massification الجامعة بسبب الصبغة السياسية لامتحان الباكالوريا بعد أن حاد عن وظيفته العلمية الصرفة واستخدمه النظام السابق وخاصة الرئيس الأسبق بن علي في الترويج والدعاية لنفسه عبر إجراء شعبوي له آثار سلبية على المنظومة التكوينية والمتمثل في تمكين التلاميذ الذين يتجاوز عددهم سنويا المائة ألف ممتحن من احتساب 25 بالمائة من معدلهم السنوي ضمن معدل امتحان البكالوريا, ومنها ما هو متعلق بالبنية الأساسية الضعيفة أو المنعدمة خاصة في المؤسسات الناشئة حيث تُفتقد المكتبات والتجهيزات, ومنها ما هو متعلق بظروف الطالب المتردية جدا في مستويات السكن والمعيشة والمنحة(50 دينار شهريا ما يوازي 20 أورو), ومنها ما هو متعلق بنظام التكوين لاسيما النظام المعروف بأمد (إجازة – ماجستير– دكتوراه) المستنسخ من التجارب الأروبية ودولها المانحة والمدعوم بقروض البنك الدولي مما أعطى نتائج كارثية فيما يتعلق بنوعية الخريجين وأفقد الحياة الجامعية صبغتها الأكاديمية وحوّل الجامعة إلى مؤسسة للمهننة تعلُم بعض الحرف والصنائع على غرار مدارس التكوين المهني ولكن بأكثر سوء.

ومن مظاهر الأزمة المستعصية والمعقدة هو نوعية الجامعي الذي يتولى عملية التدريس والتكوين، ففي السنوات الأخيرة ولسد الفراغ الذي سبّبه العدد الكبير من الطلبة وقع الاستنجاد بالموظف السامي للتدريس ووصل الأمر إلى حدّ تدريس الطالب للطالب، هذا ناهيك عن أنظمة الترقية الجائرة والأجور الجامعية المصنفة في أسفل السلم العالمي حيث يتقاضى أستاذ التعليم العالي الأعلى رتبة في سلّم الرتب الجامعية في حدود 1000أورو وهو ما يتقاضاه الطالب في شكل منحة في دول تلتزم نظام إمد، ويتقاضاه صاحب الأجر الأدنى في أروبا، ولا يتجاوز أجر مساعد التعليم العالي وهي أدنى رتبة في السلم الجامعي، سوى 600 أورو(اعتمدنا الأورو وليس الدينار في القياس لأن المتطلبات الجامعية لا تصنف محليا وإنما عالميا). وهذه الأجور الضعيفة مقارنة بالجامعيين على

مستوى عالمي ومقارنة بكوادر الدولة وما يتمتعون به من امتيازات، تعكس المقدرة الشرائية المتدنية للجامعي وتدفعه إلى القيام بأعمال أخرى موازية لسداد نفقات حياته المرتفعة من كونه ينتمي نظريا إلى الطبقات المترفهة، ويدفعه كذلك إلى الارتماء في أحضان حزب التجمع الحاكم الذي اشترى منه كرامته وحريته واستقلالية موقفه مقابل المنصب والمرتبة الإدارية التي تحصل عليها هذا الأستاذ أو ذاك (2772 أستاذ تجمعي سنة 2002 انظر كتاب زهير مظفر من الحزب الواحد إلى حزب الأغلبية).

2 – الجامعة خارجها، وجامعيون يحددون مسار الثورة التونسية :

– الجامعة خارج الثورة التونسية:

لم تكن أزمة الجامعة التونسية سوى جزء لا يتجزأ من أزمة مجتمع بكامله عمل نظام بن على تعطيل ديناميكيته الاجتماعية والسياسية ومن ثمة الهيمنة عليه بواسطة مؤسسات الدولة التي اخترقها الفساد والاستبداد فتحولت جهازا معاديا للمجتمع الذي تنظمه. وقد جاءت ثورة 14 جانفي تتويجا لحركة احتجاجية بدأت بمضامين اجتماعية في 17 ديسمبر سرعان ما أخذت أبعادا سياسية تطالب بتغيير النظام. لكن المفارقة تكمن في أن الثورة لم تقدها الشرائح الجامعية والنخب التي تمتهن الفكر وهي الأكثر وعيا من بين مختلف الشرائح الاجتماعية والنخب الفكرية والثقافية وإنما فجّرتها وقادتها وانتصرت فيها شرائح أخرى أقرب من عامة الناس في مستوى الوعي والطموحات والتمثّلات رغم أنها أقل وعيا مقارنة بالجامعيين. المفارقة أيضا في أن الجامعيين لم يعيشوا الثورة الملتهبة في سيدي بوزيـد والقصرين منـــــــذ 17 ديسمبر 2010 إلا في 12 جانفي 2011 وذلك من خلال التجمع في كلية الحقوق بتونس الذي لم يتجاوز الأربعمائة من الجامعيين المقدّر عددهم آنذاك بتسعة آلاف جامعي قبل أن يتجهوا في ذلك اليوم إلى مقر جامعة تونس المنار الذي لا يبعد سوى مئات الأمتار ويختار شق ثان من بينهم الاتجاه إلى منطقة باب سعدون القريبة من وسط الجامعة عاكسا انقساما حادا في الموقف من الأحداث الجارية التي شهدت تحولا نوعيا بعد سقوط عشرات الشهداء في مدينة تالة بالوسط التونسي وبعد نجاح المسيرة الجماهيرية الكبرى بمدينة صفاقس المتزامنة مع الإضراب

العام الجهوي الذي نظّمه الاتحاد العام التونسي الشغل. وهذا الانقسام في الرأي الذي يعكس في واقع الأمر وجود شق جامعي يشارك في التظاهرة لحفظ ماء الوجه لا أكثر بسبب الارتباط بالنظام الحاكم بشكل أو بآخر بل يوجد من يتحدث آنذاك عن حياده تجاه ما يجري في البلاد يوم سقوط العدد الأكبر من الشهداء في القصرين وتالة ويوم أن سقط زميلنا حاتم بن طاهر شهيدا في موطنه مدينة دوز فنالت معه شرف الشهادة ولم تنلها معه الجامعة لأنها لم تكن مسرحا للأحداث الاحتجاجية كما كانت في زمن أوجها، وهو ما زاد من ضعف الموقف الجامعي الضعيف أصلا.

وبعد يومين فقط من ذلك التاريخ سقط بن علي وانهارت سلطته في عملية تصاعدية بدأت بهروبه لتنتهي بإنهاء العمل بالدستور وحلّ المؤسسات الرئيسية في الدولة المنبثقة عنه وذلك على اثر موجة احتجاجية ثانية كانت أبرز تعبيراتها اعتصامي القصبة الأول والثاني الذي أدى إلى تقديم رئيس حكومة بن علي السيد محمد الغنوشي استقالة حكومته التي ورثت السلطة بعد مهربه واستمرّت لمدّة أربعين يوما. ولكن الرسالة التي وُجهت إلى الجامعيين أن مجيئكم كان متأخرا جدا أو هو منعدم بالمرة إذا ما استثنينا المشاركات الفردية لثلة منهم المنخرطين في بعض أحزاب المعارضة المناهضة لاستمرارية بن علي على رأس السلطة بعد تغييره الدستور وفق هواه السياسي، وعددهم كان قليلا جدا مقارنة بالمهتمين بالشأن العام. وهذه المشاركات كانت محتشمة جدا مقتصرة على مقالات الرأي المنشورة بجريدة الموقف لسان حال الحزب الديمقراطي التقدمي الذي كثيرا ما شكلّ في تلك الفترة ملجأ للنخب السياسية المعارضة ككل ولبعض الجامعيين المحدودي العدد الداعمين للانتفاضة الشعبية التي عمت مختلف مناطق البلاد، وكذلك هو الأمر في مستوى التظاهر والاحتجاج اليومي في الشوارع والانخراط في الاعتصام، فالغياب شبه الكلي للجامعة هو الذي أقصاها من النقاش السياسي الذي تعيشه البلاد منذ 17 ديسمر 2010 إلى اليوم وحرم الكثير من الجامعيين من الوصول إلى المجلس التأسيسي أحد ثمار الثورة التونسية الذي انتخب أعضائه في 33 أكتوبر من سنة 2011 وعُدّ أول مجلس منتخب بطريقة ديمقراطية في انتخابات شفافة غير مزيّفة، بعد أن اعتقد الكثير منهم أن ذلك الأمر يسيرا بالنسبة إليهم، بينما نال شرف الانتماء إلى المجلس أشخاص من شرائح

اجتماعية ابعد ما تكون عن النخبة الجامعية ولكنها أقرب إلى عامة الناس وهمومهم. ومن غير المبالغة القول أن الجامعة التونسية حُيدت أو حيدت نفسها عما يجري في البلاد بسبب هذا التمشّي الفوقي الذي انتهجته أو انتهجه جامعيوها، وكنا ننتظر طيلة الفترة المنقضية لاسيما بعد الثورة أن يثير الجامعيون ونقاباتهم ومختلف الأطر المنظمة للحياة الجامعية القضايا الحقيقية للجامعة وخاصة التفقير المنظم الذي مارسه بن علي على الجامعيين والتهميش الممنهج الذي أقصى الجامعة من لعب أي دور في الحياة العامة وهو ما حرمها من أن تشكّل منبرا للنقاش السياسي والفكري والأكاديمي لكل ما يدور فيها ومن حولها إضافة إلى دورها في التدريس والبحث كما هو حال أغلب جامعات الدنيا، ولكن الذي حدث غير ذلك بالمرة، لقد واصلت الجامعة لعب دور الرقيب على الأكاديميين لكن الأمر هذه المرّة تولته الهياكل النقابية التي تمكنت من ملأ الفراغ الذي جدّ بسبب حلّ التجمع الدستوري الديمقراطي بما في ذلك شُعبه المشتغلة بالفضاء الجامعي.

- **جامعيون يحددون مسار الثورة التونسية دون المشاركة فيها:**

يتعلق الأمر بشخصيات وجدت نفسها في قلب المشهد السياسي ما بعد سقوط نظام بن علي دون المشاركة في الحركة الاحتجاجية المؤدية لتلك النتيجة بأي شكل من الأشكال. وابرز مثال على ذلك يتعلق بعياض بن عاشور الجامعي المتقاعد المختص في القانون والعميد الأسبق بكلية الحقوق والعلوم الاجتماعية والسياسية بتونس الذي تولى مهمة رئيس هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي المشكّلة بالتوازي مع تولي الباجي قائد السبسي رئاسة الحكومة التونسية في نهاية شهر فيفري من سنة 2011 الآخذة مكان مجلس حماية الثورة المشكل من الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية لحقوق الإنسان وبعض الأحزاب والتنظيمات الراديكالية عشية هروب بن علي إلى المملكة العربية السعودية. لقد تم اقتراح بن عاشور ليكون على رأس هيئة الإصلاح السياسي التي أذن بن علي بتشكيلها لامتصاص الغضب المتصاعد من قبل المتظاهرين والنخب السياسية التي كانت تطالبه بالعدول علن الترشّح لانتخابات 2014 المزمع إجرائها لاحقا. الواقع أن بن عاشور رئيس أول هيئة تشريعية أفرزتها الثورة التونسية كبرلمان

غير منتخب تولى وضع أبرز المراسيم والقوانين التي نظمت العملية السياسية المؤدية إلى انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في 33 أكتوبر 2011 الذي تولى كتابة الدستور الجديد لتونس وانبثقت عنه حكومة الترويكا، لم يكن ينتمي إلى فكرة الثورة أصلا ولم يشارك في عمل احتجاجي ضد بن علي وسلفه بورقيبة ولما سُئل من قبل احدى القنوات الفرنسية عن موقعه من الاحتجاجات الثورية التي عمّت تونس من شمالها إلى جنوبها ما بين 17 ديسمبر 2010 تاريخ حرق البوعزيزي رمز الثورة التونسية لنفسه في مدينة سيدي بوزيد، ويوم هروب بن علي في 14 جانفي 2011 أجاب بأنه كان ملازما بيته، ولم تحبّر صفحات الجرائد الأجنبية أو الوطنية أي موقف ينتقد نظام الحكم أو يدعم الحراك الاحتجاجي الشعبي الذي سقط فيه الشهداء والجرحى بالعشرات والمئات. ومن طبيعة الأمور أن لا يكون السيد بن عاشور ضمن ذلك الحراك فقد سبق له أن تولى رئاسة أكبر هيئة دستورية وهي المجلس الدستوري ما بين 1989 و1992 الذي وقع على رئاسة بن علي إثر الانتخابات الأولى في عهده سنة 1989 المشكوك في نزاهتها. ولم يشر كتاب جامع وموثّق للنضال الطلابي التونسي صدر حديثا وتناول سيرة 656 ناشط طلابي ما بين 1910 و1991 إلى أي أثر إلى السيد عياض بن عاشور رئيس هيئة تحقيق أهداف الثورة التونسية في أي نشاط طلابي إبان دراسته في تونس وفي فرنسا[2].

ولم يكن اختيار عياض بن عاشور على رأس هيئة تحقيق أهداف الثورة اعتباطيا أو عشوائيا وإنما يندرج ضمن محاولات بعض القوى اليسارية التقليدية ذات التوجهات اللائكية والمرتبطة بمراكز النفوذ الفرنسي السيطرة على الموقف قبل أن يتخذ طابعا راديكاليا. و يبرز هذا الاتجاه في مستويين إثنين, يتعلق المستوى الأول بالشخصيات المكونة للهيئة الممثلة للقوى المدنية حيث هيمنت على الهيئة حركة التجديد اليسارية وهي امتداد للحزب الشيوعي التونسي ذي المنشأ الفرنسي تاريخيا وبعض المجموعات اليسارية الأخرى المنحدرة من حركتي آفاق والعامل التونسي وكثيرا من هذه الشخصيات ذات خلفية أكاديمية من الباحثين والمدرّسين الجامعيين, وقد كان ذلك بالتوازي مع تولي

[2] ضيف الله (محمد) تراجم الناشطين في الحركة الطلابية التونسية 1910 – 1991 سلسلة البحوث الأولى 2014 في 331 صفحة

شخصيات جامعية بعض الوزارات في حكومتي محمد الغنوشي الأولى والثانية مثل تولي الجامعي المتقاعد المختص في اللسانيات السيد أحمد ابراهيم لوزارة التعليم العالي. أما المستوى الثاني فيتعلق بتولي شخصيات من نفس الاتجاه وذات قرابة دموية مهمات محددة في المشهد السياسي التونسي وهنا يتعلق الأمر بالسيد رافع بن عاشور شقيق عياض بن عاشور، الذي تولى خطة كاتب دولة مكلف بالإصلاح الإداري وذلك في فترة تولي الأمر من قبل الباجي قائد السبسي. وبن عاشور الشقيق علاوة على أنه جامعي مختص في القانون ويحمل نفس الخلفية الأيديولوجية والسياسية فقد اشتغل ككاتب دولة في وزارة التربية في السنوات الأخيرة لحكم بن علي وبالتالي فهو لا ينتمي إلى التيارات الثورية الراديكالية الراغبة في القطع مع ماضي الحكم الدستوري الذي قامت ضده الثورة، وقد ساعد منصبه ككاتب دولة في حكومة ما بعد الثورة على تيسير تمرير المراسيم المقترحة لتنظيم الشأن العام التي تتقدم بها هيئة تحقيق أهداف الثورة إلى الحكومة للموافقة عليها ونشرها بالرائد الرسمي التونسي.

3 – الثورة التونسية تحرر الجامعة: تعتبر الجامعة التونسية أول المستفيدين من الثورة التونسية رغم مشاركة الجامعيين المحتشمة والشكلية في مجريات الأحداث السياسية التي جدت في الفترة التي حُسم فيها الموقف تقريبا وانفرط عقد النظام القائم. ولعلّ ما شدّ الانتباه هو عدم صدور أي موقف مساند للانتفاضة الشعبية عن أي من المجالس العلمية "المنتخبة" للمؤسسات الجامعية وعددها آنذاك 195 مؤسسة. كما لم يصدر أي موقف عن الهياكل النقابية الممثلة لإطار التدريس إلا بعد استشهاد الأستاذ حاتم بن طاهر المدرّس الجامعي بجامعة قابس الذي سقط بمدينة دوز في أقصى الجنوب التونسي مسقط رأسه في الردهات الأخيرة قبل نهاية نظام بن علي. إن أولى مظاهر الاستفادة المباشرة هي تولي أستاذ جامعي متقاعد ورئيس حركة التجديد اليسارية كنا أشرنا إليه سلفا مقاليد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. لقد أصدر الوزير الجديد المرسوم عدد 31 لسنة 2011 مؤرخ في 26 أفريل 2011 المتعلق بالتعليم العالي الذي يقرّ بآنتخاب كل رؤساء الجامعات وعمداء ومديري الكليات والمعاهد والمدارس العليا للتعليم للعالي بعد أن كان الانتخاب مقتصرا على الكليات الكبرى فقط. ولعلّ ما يلفت الانتباه منذ البداية في ذلك

المرسوم هو تسامح القادة الجدد الذين جاؤوا بواسطة دماء الشهداء وتضحيات الشباب المنتفض ضد التجمع الدستوري الحاكم وكافة القائمين على رأس الدولة بما في ذلك رؤساء الجامعات ومديري المؤسسات الجامعية المعينين وفق ولائهم لحزب التجمع الذي وقع حلّه بواسطة حكم قضائي، مع الأساتذة الدستوريين وتمكينهم من تولي وظائف إدارية قيادية. ذلك أن نص المرسوم لم يشر إلى أي شكل من أشكال العزل الإداري أو السياسي لهذه الشريحة الجامعية المتنفّذة، وقد جرى ذلك في نفس الوقت الذي كانت فيه بعض المؤسسات الجامعية تشهد حملات مطبقة شعار إرحل أي ديقاج dégage على بعض المديرين والعمداء إبان الأشهر الأولى من الثورة التونسية.

لقد كان تعميم الانتخاب مطلبا نقابيا جامعيا لكن تحقيقه كان أمرا صعبا بواسطة النضال النقابي الجامعي فقط, ذلك أن الهياكل النقابية الجامعية قد عاشت فترة تفكك وضعف وصراعات انتهت بها إلى الوقوف أمام المحاكم من اجل افتكاك الشرعية القانونية بالنسبة لهذا الطرف أو ذاك. لقد مكنت الثورة التونسية الجامعة من مطلب كان يعدّ طوبويا في ظل توتاليتارية الدولة وهيمنتها المطلقة على جميع أوجه الحياة بما في ذلك الجامعية منها. وهذا المرسوم الذي عدّ مكسبا مهما للجامعة التونسية بدأت تتكشف عوراته بعد أن بدأت الجامعات ومجالسها المنتخبة تتغول على سلطة الإشراف وتأخذ مكان الحكومة بما يؤسس لنوع من ازدواجية السلطة بين وزارة التعليم العالي ومجالس الجامعات. وقد برز هذا الاتجاه بقوة عندما بدا التناقض الايديولوجي واضحا وحادا بين بعض رؤساء الجامعات ومجالسها العلمية ذوي التوجهات اليسارية أو الدستورية وحكومتي الترويكا بقيادة كل من حمادي الجبالي في البداية وعلي العريض في مرحلة لاحقة المحسوبة بصفة رئيسية على حركة النهضة ذات التوجهات الإسلامية التي عينت أحد أبرز كوادرها وقياديها وهو السيد منصف بن سالم المختص في الرياضيات على رأس وزارة التعليم العالي.

4 – السلفية معركة الجامعة الرئيسية :

في ظل غيابها على مناقشات القضايا والخيارات الرئيسية للبلاد بسبب عدم تمثيليتها الكافية في المؤسسات الكبرى وخاصة في المجلس الوطني التأسيسي المختبر الكبير

للأفكار السياسية الجديدة التي صيغت في الدستور الجديد وفي بعض القوانين الأساسية والتي كانت مادة دسمة للمطارحات الإعلامية والمناقشات الشعبية، وجدت الجامعة نفسها في حالة انغلاق ورفض لما يدور حولها من تغييرات عميقة في المشهد السياسي ككل. وقد تحولت الجامعة إلى مؤسسة بفلوفية لا تتقن إلا رد الفعل تجاه مثير خارجي يسمى السلفية تنامى بدوره مستفيدا من واقع الحريات الذي وفرته الثورة التونسية، فقد حدث ذلك في جامعات سوسة وقابس والزيتونة والقيروان ومنوبة أولا وأخيرا حتى تحولت كلية الآداب بمنوبة إلى رمز للصراع بين الجامعيين والسلفيين. ووجد السلفيون في هذه الكلية عميدا ينتمي إلى الحزب الشيوعي التونسي تاريخيا والمعروف بتخصصه في الدراسات اليهودية وبمشاركته في المؤتمرات العلمية التي يحضرها مؤرخون صهاينة من داخل دولة "إسرائيل" ومن خارجها وبمعاداته المطلقة للأفكار والتنظيمات الدينية الإسلامية بناء على خلفيته الأيديولوجية. كل ذالك ساعد في تنامي الصراع بين السلفيين ومجموعات دينية قريبة منهم وبين عميد الكلية والبعض من أعضاء هيئة التدريس المساندين له من نفس الخلفية الفكرية ولعل من أبرز الأحداث التي جدت في هذا الإطار هي حادثة العلم إذ تمكنت طالبة تنتمي إلى التيار اليساري تدعى خولة الوسواسي من إنزال الراية السوداء التي وضعها طلبة سلفيون مكان علم الدولة التونسي يوم 7 مارس 2012 وأدى الأمر إلى ردود فعل واسعة وإلى رفع قضية ضد مرتكب ذلك الفعل المصنف في خانة الجرائم. ولم تكن تلك الحادثة هي الأولى ولا الأخيرة فقد شهد مكتب عميد الكلية اعتصاما لطالبات منقبات منعن من إجراء الامتحان. ولقد تحول هذا المشهد من التجاذب والعنف إلى مسلسل لا يكاد ينتهي فكلما حضرت السلفية تحركت في مواجهتها الجامعة وكلما غابت السلفية عن المشهد أعفى الجامعيون أنفسهم من عناء التحرك. لقد انخرط الكثير من الجامعيين في الاحتجاج تجاه الخطر الداهم المسمى بالسلفية وظاهرة النقاب وخطورتها على الحريات الشخصية، وتعالت الأصوات المنادية بتحييد الجامعة وعدم تسييسها وانتظمت الإضرابات والاعتصام وتوجه الجمع إلى المجلس الوطني التأسيسي في أكثر من مناسبة، وما من شك في أن كل ذلك كان مشروعا في مناخ الحريات الذي وفرته الثورة لمن شارك فيها ولمن لم يشارك، وأن النقاش والاحتجاج والاعتصام والتظاهر الذي

لا يصل درجة ممارسة العنف على الغير بأي مسوغ كان هو أمر طبيعي بل وضروري في مشهد متعدد متنوع وهو من مقتضيات لعبة الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، وأن القبول بكل مكونات المشهد السياسي والفكري والأيديولوجي في الجامعة هو من طبيعتها بوصفها مؤسسة تنتج الأفكار والمعرفة ولعلها تحتكر ذلك وهو في رأيي أمر ضروري وحيوي. وإن هذا المناخ وجب على الجامعة أن تستفيد منه بالتأسيس للنقاش والحوار وتبادل الأفكار وتصحيح المفاهيم سواء كان في الأطر الشكلية أو على هامشها لإصلاح السياسات الجامعية الفاسدة التي اقترفتها أيادي القائمين على الجامعة زمن بن علي والتي أدت من ضمن ما أدت إليه إلى بروز الظواهر المتطرفة الدينية وغير الدينية التي انتصرت على ما يبدو على ما أنتجته المؤسسة التعليمية الجامعية وغير الجامعية التي روجت يوما للعقلانية والحداثة والتسامح.

5 – تاريخ طلابي مضيء وراء الثورة التونسية:

لا شك في أن الجامعة كمؤسسة لم يكن لها دور يذكر في الحراك الاحتجاجي والثوري ولكن يجب الاعتراف بأن مساهمتها كانت من خلال الحركة الاجتماعية العريقة التي تسمى الحركة الطلابية التي نشأت بين أسوارها منذ عدّة عقود خلت. ولنا من تاريخ تلك الحركة دروس، فقد كانت تشكل مجتمعا فكريا وإيديولوجيا موازيا للمجتمع العلمي منذ الستينيات وحتى بداية التسعينيات، ولقد تربى أغلب كوادر الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية والحقوقية المشتغلة اليوم في تلك المدرسة. ويكفي المرء أن يتمعّن في سيرة قيادات ومناضلي الأحزاب السياسية الراديكالية والمناضلة أو في مكونات المجلس التأسيسي ليلاحظ تعايش أجيال من قيادات الحركة الطلابية التونسية من مختلف التيارات السياسية والمشارب الأيديولوجية الرئيسية منها القومية العربية واليسارية والإسلامية ومن مختلف التنظيمات النقابية من اتحاد العام لطلبة تونس ذي اللون الدستوري المنشأ واليساري المسار والاتحاد العام التونسي للطلبة الإسلامي الاتجاه. لقد وفرت الثورة التونسية فرصتين تمثلت الأولى في لقاء أجيال من الحركة الطلابية ومن قياداتها تحت قبة المجلس الوطني التأسيسي أحد أهم إفرازات الثورة التونسية وتمثلت الفرصة الثانية في

اختبار تلك الأجيال لأفكارها الأيديولوجية والسياسية والوقوف عند حقيقتها وقابليتها للتطبيق ومدى طوباويتها من عدمه. ولكن أهم الأفكار التي يمكن استنتاجها في مثل هذا السياق هي أن الحركة الطلابية التاريخية هي من صانت ماء وجه الجامعة التونسية في علاقتها بالثورة التونسية.

خاتمة: خلاصة هذه الورقة هو أن الجامعة التونسية لم تتمكن من أن تكون سبّاقة في فهم اللحظة التاريخية التي انبثقت من سيدي بوزيد المنطقة المهمشة والمفقّرة ذات يوم شتوي بارد في 17 ديسمبر 2010 لتنتهي انقلابا عظيما في المعاني والأنساق السياسية السائدة منذ أكثر من نصف قرن. فتعاملت مع ذلك الحدث بطريقة حذرة وبراغماتية تنتفع من مناخ الحريات الذي عمّ البلاد بأكملها ولا تعطي أي شيء للثورة التونسية الفتية التي من المفترض أن تكون قيادتها من النخب الجامعية. وعلى العكس من ذلك فإن بعض الجامعيين قد استطاع التسلل إلى هياكل الثورة الوليدة والغضة مثل هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي أو اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد لتزرع فيها أفكارها وأيديولوجياتها أو لتصفية الحساب مع هذا الطرف أو ذاك بعيدا عن الأهداف والمصالح الحقيقية للمنتفضين في مناطق التهميش الذين استطاعوا إسقاط نظام لطالما تغنت النخب الجامعية في سرّها وعلانيتها بإنهاء حكمه.